

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE
DU DEVELOPPEMENT RURAL
ET DE LA PÊCHE



Le Ministre

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
و الصيد البحري

الوزير

Alger, le

رقم: 381 / و.أ.

10 ماي 2016

الجزائر في

رسالة توجيهية

الموضوع: رؤية مجددة حول التثمين الاقتصادي للمراعي السهبية وعصرنة نظم تربية المواشي.
المرفقات: -ملحق.

إن نظم الإنتاج السائدة في المناطق السهبية مبنية على التوازنات القائمة بين المربين و المراعي و نظم تربية الماشية، مشكلة بذلك نظام بيئي سبي يسمح بالتوافق الدائم بين الموارد الطبيعية واحتياجات النشاط الرعوي الممارس.

هذه الإشكالية تمس معظم الفضاء السبي الجزائري الذي تربع عليه 25 ولاية (8 سهبية، 13 فلاحية سهبية و 4 شبه صحراوية) و بمساحة قدرها 36 مليون هكتار أي ما يعادل 15% من مساحة البلاد. تتشكل أساسا من مراعي و منابت للحلفاء، متميزة بحركية يطغى عليها نمط تربية الماشية بقطاع مكون من 23.400.000 رأس غنم، 4.000.000 رأس ماعز، 400.000 رأس إبل. و تمثل هذه الفضاءات الرعوية 42 % من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، مما يسمح بضمان مناصب شغل دائمة و مداخيل لسكان هذه المناطق حيث يستفيد 80 % منهم أي ما يعادل 09 ملايين نسمة من نشاط تربية الماشية.

فمنذ سنة 2000، وضعت السلطات العمومية برنامج عمل سمح: (i) بإنجاز 3.2 مليون هكتار من المحيطات المهيئة بالحماية (ii) بتهيئة أكثر من 400.000 هكتار بالغراسة الرعوية، (iii) بإنجاز و ترميم 1600 سد تحويلي يسمح بتكثيف إنتاج الأعلاف الخضراء بمساحة مقدرة بأكثر من 440.000 هكتار، بالإضافة إلى أشغال حفظ الماء و التربة بإجمالي 3.6 مليون م³ (iv) بإنجاز و تهيئة أكثر من 9000 نقطة ماء لتوريد الماشية. كما تم اقتناء و تركيب أكثر من 6000 صفيحة للطاقة الشمسية و هوائية لتجهيز الآبار العميقة، الآبار التقليدية و بيوت و خيم المربين. هذه المجهودات سمحت يخلق أكثر من 165.000 منصب عمل.

من جهة أخرى، تم إنجاز 03 مذابح جهوية (حاسي بحيج، عين مليلة و بوقطب) من أجل عصرنة و إدماج شعبة اللحوم الحمراء و الاستجابة للاحتياجات الوطنية، و كذا إمكانية التصدير مستقبلا.

هذه النتائج المحصّل عليها تعتبر مقبولة و تحتاج إلى مضاعفة الجهود و دعمها من أجل تفعيل النظم الإنتاجية و ضمان ديمومتها.

٩

في هذا الإطار و تبعا للقاء الوطني الأول الذي تم تنظيمه في سبتمبر 2015 بالجلفة (منطقة لدول)، نظمت لقاءات جهوية، ضمت مربّي الماشية للمناطق السهبية و شبه صحراوية مع مختلف المنظمات الفاعلة في هذا النشاط، توجت بتنظيم لقاء وطني لمربّي الماشية احتضنته بلدية عين الذهب بولاية تيارت تحت رئاسة السيد وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، شارك فيه أكثر من 600 مربّي للماشية يمثلون 25 ولاية سهبية، فلاحية سهبية و شبه صحراوية.

هذه اللقاءات شكّلت أرضية واسعة للتقييم و التشاور و قوة اقتراح لحلول دائمة لممارسة النشاط الرعوي و كذا المحافظة على المراعي و تنميتها مع عصرنه نظم تربية الماشية في هذه المناطق.

و قد تمّ خلال هذا اللقاء الجامع (السلطات العمومية، المربين، الفاعلين العموميين والخواص) المصادقة على رؤية متجددة جامعة آفاقها 2019 مهيكله حول ترقية التوجهات التالية:

- 1- حماية المربين و تحسين ظروف معيشتهم من خلال إدماجهم ضمن إجراءات الضمان الاجتماعي.
- 2- حفظ و عصرنه المعارف و كذا تكوين أبناء المربين.
- 3- حماية المراعي بتعميم نظام الحماية الطبيعية كوسيلة أساسية لبلوغ 7 ملايين هكتار في آفاق 2019.
- 4- التسيير الفعال للمحميات الطبيعية بإشراك الهيئات المهنية للمربين و الجماعات المحلية و مراجعة النصوص التنظيمية الخاصة بها.
- 5- تنمية زراعة الأعلاف (الفصة، القطف ...) و التقليص من تبعية نظم تربية الماشية لاستيراد الشعير خاصة من خلال تهمين مياه التسيول للوصول إلى 01 مليون هكتار مسقي.
- 6- إدماج الاستصلاح الفلاحي الرعوي في برنامج توسعه السد الأخضر.
- 7- مواصلة تهيئة و إنجاز نقاط المياه لتوريد الماشية لبلوغ 01 نقطة ماء لكل 1500 هكتار.
- 8- توجيه استغلال الفضاءات الفلاحية الرعوية مع ضمان التكامل بين استصلاح الأراضي الفلاحية و الأراضي الرعوية الموجهة حصريا للرعي من أجل تجنب النزاعات ما بين المستغلين (مناطق العبور الخاصة بالترحال).
- 9- ترقية استصلاح الأراضي بتوجيهه نحو نظم مندمجة و مكثفة لتربية الأنعام (الأغنام، الماعز، الإبل).
- 10- تعريف و تحديد المواشي باستعمال رموز تعليم سهلة و فعالة تسمح بإحصائها و ضمان التغطية الصحية لها، و كذا متابعة ترحالها.
- 11- تنمية السلالات المحلية للأغنام و المحافظة عليها (أولاد جلال، الرامي، الحمراء...) مع مراعاة خصوصيتها الوراثية بمشاركة جمعيات المربين الفاعلة و المختصة.
- 12- إدماج المذايح الجهوية في مسارات البيع من أجل تحسين و تنظيم و تسويق المنتج.
- 13- إتمام مشروع القانون الخاص المتضمن تسيير المراعي السهبية و شبه الصحراوية، الذي يعتبر أداة قانونية تنظيمية ضرورية لتسيير العلاقات بين مختلف الفاعلين و المستغلين.

هذه التدابير الأساسية مع أخرى موضحة و مفصلة في الملحق، لا يمكن أن يكون لها أثارا ملموسة في الميدان مع آفاق 2019، ما لم يتم تقوية التشاور و التفاوض بين مختلف المتدخلين، خاصة منظمات المربين (الفيدياليات، المجالس المتعددة المهن، الغرف الفلاحية...) مع إشراكهم مباشرة في مجهودات التنمية و المحافظة على الفضاءات السهبية و شبه الصحراوية، وكذا في عصنة شعبية تربية الأنعام (الأغنام، الماعز و الإبل).

و في الأخير، تكلف المصالح اللامركزية لكل من المحافظة السامية لتطوير السهوب و المديرية العامة للغابات و مديريات المصالح الفلاحية المعنية بتكثيف العمليات التي تسمح بتحقيق هذه الرؤية المجددة حول توجيه تنمية السهوب و حماية المراعي بالتنسيق مع المؤسسات المحلية المعنية و بإشراك المنظمات المهنية المختصة و متعددة المهن.

الزراعة والتنمية الريفية والصياد
والصيد البحري والتنمية الريفية

سيد أحمد فروخي



الملحق

الإجراءات و الآليات التكميلية، وتتمثل في:

1. المحافظة على المراعي السهبية:

- الغرسة الرعوية مع إشراك و تحفيز المستغلين في الغرسة على أراضي الخواص؛
- تحيين الدراسة الخاصة بالأراضي الرعوية والمناطق المؤهلة للزراعة في المنطقة السهبية؛
- منع عمليات الحرث العشوائي من خلال آليات قانونية ردعية (تعليمات وزارية مشتركة)؛
- وضع نظام إنذار، لمراقبة و مراقبة تدهور المراعي وذلك بإشراك الهيئات المعنية – المديرية العامة للغابات، المحافظة السامية لتطوير السهوب، مديريات المصالح الفلاحية، الغرف الفلاحية والفيدرالية الوطنية لمربي المواشي.

2. تموين قطعان الماشية بالشعير:

- عقلنة النظام الحالي من خلال عملية تطهير قوائم المربين مع تنظيم و هيكلة المربين في تعاونيات؛
- تقوية النظام الحالي الخاص بتوزيع مادة الشعير من خلال إنشاء نقاط بيع جديدة والتحضير التدريجي لتحرير سوق الشعير؛
- تطوير زراعة الأعلاف المسقية وخاصة الشعير.

3. التسيير الجيد لتربية المواشي:

- التخلص من الحيوانات غير المنتجة: نعاج مسنة، الفانض من الذكور.... الخ بتوجيهها الى المذابح وذلك بتقديم تحفيزات؛
- التكوين والإرشاد في مجال استعمال التقنيات الحديثة في التكاثر (التلقيح الصناعي وتجميع الشبق....)؛
- تنفيذ برامج خاصة بالانتقاء الوراثي لسلالات الأغنام في مواطنها من طرف المعاهد التقنية المتخصصة (المعهد التقني لتربية الحيوانات، المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي)؛
- إشراك المربين المهنيين ذوي القدرات في الحفاظ على السلالات وتكاثرها في مواطنها بالتعاون مع المعاهد التقنية المختصة.
- بحث نشاط وتوجيه المزارع النموذجية نحو إنتاج الفحول.

4. تأطير عملية الترحال:

- انجاز دراسة خاصة بتحديد المناطق المعنية بعمليات الترحال (العشابة و العزابة، مناطق الانتظار، ممرات الترحال...);
- وضع نظام متابعة وتأطير من طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب باستعمال التقنيات الحديثة (نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد)؛
- تكثيف نقاط المياه لتوريد الماشية في المناطق المؤهلة.

5. استصلاح الأراضي:

- الانطلاق في دراسة لتحديد المناطق القابلة لإنشاء محيطات الاستصلاح وهذا من طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب والمكتب الوطني للدراسة والتنمية الريفية BNEDER؛
- توجيه الاستصلاح نحو إنشاء "وحدات تربية المواشي" عصرية و مكثفة معتمدة على إنتاج الأعلاف المسقية و استعمال أنظمة الري المقتصدة للماء.

6. توريد الماشية:

- مواصلة الجهود في انجاز وتهيئة نقاط المياه من اجل تكثيف الشبكة لتحقيق هدف نقطة ماء واحدة لكل 1500 هكتار؛
- إعطاء أولوية خاصة للري الرعوي في المراعي شبه الصحراوية والمحيطات المهيأة.

7. التكوين والإرشاد:

- دعم تواجد المعاهد التقنية في المناطق الرعوية؛
- تقوية التأطير التقني و القدرات البشرية لمؤسسات المنطقة السهبية؛
- برمجة دورات تكوينية خاصة للموالين وأبنائهم؛
- تكوين مرشدين في مجال تهيئة المراعي.

8. تلمين المنتجات وتسويقها:

- إنشاء فضاءات تسويق و وحدات تحويل على مستوى التجمعات السكنية الكبرى من اجل تلمين منتجات الشعبة كالصوف و الجلود وهذا في إطار الاستثمار في مجال الصناعة التقليدية، المنتجات المحلية و نشاطات مرتبطة بالمرأة الريفية؛
- تزويد عائلات المربين بمعدات صغيرة خاصة بتحويل و تلمين المنتجات و مشتقاتها؛
- دعم النشاطات و المنتجات الحرفية.

9. تكييف الإطار التنظيمي والتشريعي:

- إنشاء لجان على المستوى المحلي مكلفة بمتابعة حماية المراعي من مختلف أنواع التدهور تنظم كل الفاعلين في هذا الفضاء؛
- إصدار النصوص التطبيقية المذكورة في قانون التوجيه الفلاحي؛
- مراجعة المنشور الخاص باستغلال المحيطات المهيأة (المحميات و الغراسية الرعوية)؛
- إصدار نص قانوني خاص بتسيير و تنظيم أسواق الماشية؛
- مراجعة المنشور وهذا بتقوية دور المحافظة السامية لتطوير السهوب و بإشراك جميع الفاعلين على غرار المديرية العامة للغابات، مديرية المصالح الفلاحية، الغرف الفلاحية، المجالس الشعبية البلدية و المستغلين.